للحوار بأن الدول العربية قد اشترطت ان تكون منظمة التحرير الفلسطينية طرفا عربيا فيه(٧). انه من التسرع الاستنتاج بأن مجرد قبول المجموعه الاوروبية باشراك المنظمة في الحوار سيعني قبول ما تمثله من قيم واهداف سياسية بالنسبه للقضية الفلسطينية ولكن مثل هذا القبول (وهو غير وارد لغاية كتابة هذه الدراسة) اذا حدث مضافـا اليه التطورات التي طرأت على الموقف الاوروبي في الاشهر الثلاثة الماضية سيؤدي الى تبلور موقف اوروبي اكثر تقدما نحو تفهم الدور الفلسطيني والاعتبارات الفلسطينية في السياسة الخارجيه للدول العربية . ان محاولة المجموعة الاوروبية قصر الحوار على قضايا امدادات النفط والتعاون الاقتصادي تشير الى ان القوى الضاغطة تجاه اسرائيل في السياسة الاوروبية لا زالت تحتفظ بمركزها القوي .

فرنسا والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية

كما كان موقف ديجول في يونيو ١٩٦٧ منعطفا تاريخيا في الموقف الاوروبي فقد جاء موقف الحكومة الفرنسية في اكتوبر ١٩٧٤ تأكيدا للاستمرار في خط الاقتراب من مواقع الحقيقة في قضية فلسطين . فبعد تمهيد مسبق يعود الى عام ١٩٧٠ أقدمت الحكومة الفرنسية على الاتصال مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية معتبرة المنظمة التعبير السياسي عن هذه الحقيقة ومخترقة الحاجز التقليدي الذي وضعته اوروبا بينها وبين القضية الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ ، وكان اللقاء الذي اجراه وزير خارجية فرنسا مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية (بيروت ، اكتوبر ١٩٧٤) تأكيدا وتطويرا للسياسة التي انتهجتها فرنسا منذ عام ١٩٦٧ تدريجيا وعلى المراحل التالية : التشديد على الطابع السياسي للقضية الفلسطينية (منذ ١٩٦٧) ، أي تسوية لنزاع الشرق الاوسط يجب ان تتضمن تسوية القضية الفلسطينية ، وجوب مشاركة الشعب الفلسطيني في أي حل للنزاع (منذ ١٩٧٣) ، تأكيد حق الشعب الفلسطيني في اقامة كيان سياسي (وطن وارض) وهو التأكيد الذي أعلنه رئيس الدولة الفرنسية في اكتوبر ١٩٧٤ .

الا ان الموقف الفرنسي هذا لم يتبلور بعد كموقف اوروبي مشترك وربما تمر عدة أشهر قبل ان يتبلور مثل هذا الموقف بسبب ميل كل من المانيا وبريطانيا وهولندا الى تبني الموقف الامريكي ، ولكن هذا لم يمنع القوى الاوروبية المعتدلة من اجراء مراجعة جذرية لمواقفها على ضوء الموقف الفرنسي . ان نتائج هذه المراجعة ستظهر مع التطورات المتلاحقة التي تعيشها القضية الفلسطينية على الصعيد العربي والدولي ويمكن تصور اتجاه هذه المراجعة على الشكل التالي :

مؤتمر القمة العربي والموقف الاوروبي : تأكد بعد انعقاد مؤتمر القمة العربي الاخير في الرباط (اكتوبر ١٩٧٤) ان القضية الفلسطينية قد عادت الى مرتبة الاولويات في العلاقات العربية ـــ الخارجية وقد ادت وحدة الموقف العربي الجماعي في المؤتمر تجاه منظمة التحرير الفلسطينية الى وضع حد لامكانية المناورة في الموقف الاوروبي حيث ان أي تفسير لقرارات المؤتمر لا بد ان يؤدي الى اعتبار القضية الفلسطينية صلب النزاع العربي ـــ الاسرائيلي واعتبار أي نظام سلمي في المنطقة يجب ان يقوم على اساس مفهوم السلم العربي والذي يختلف عن مفهوم السلم الاسرائيلي ، فبينما يقوم السلم العربي على اساس حقوق الشعب الفلسطيني بموجب قرارات الامم المتحدة يقوم السلم الاسرائيلي على الغاء هذه الحقوق بموجب القوة العسكرية والامر الواقع . وكان الموقف الفرنسي قد مهد على الاقل في فرنسا والى حد ما في ايطاليا وبريطانيا لخلق جو رسمي متفهم ولكن غير مؤيد لقرارات مؤتمر الرباط ولكن هذا التفهم في حالة ايطاليا وبريطانيا لم يصل الى درجة التجاوب الذي عبر عنه الموقف الفرنسي ، أما في حالة